المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن فتحي سالم في حوار صريح مع «14 اكتوبر»:

بعض الملاحظات والتوصيات تأتي من جهات ليست لها صلة بصناعة النفط ومفاعيل السوق المحلية والخارجية

تعتبر شركة مصافي عدن من أعرق وأقدم مصافي النفط في المنطقة منذ تأسيسها أواسط الخمسينات من القرن الماضي.. وقد لعبت هذه الشركة ومازالت تلعب دوراً بارزاً في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تعد واحدة من أهم المرتفعات الاقتصادية في اليمن.. وواحدةً من قلاع الصناعة النفطية في المنطقة.

وتحظى شركة مصافي عدن بسمعة جيدة في الأوساط النفطية الإقليمية والعالمية بسبب التزامها بالمعايير للتجارة النفطية، وهو ما دفع الشركة إلى التخطيط لتطوير وتحديث أساليب تكرير النفط وإنتاج المشتقات النفطية والمواد البتروكيماوية لأغراض التسويق الداخلي والتصدير الخارجي.

في هذا اللقاء الذي أجريناه مع الأخ / فتحي سالم المدير العام التنفيذي للشركة حرصنا على أن نضع القارئ في صورة أوضاع الشركة في ضوء الحملة الإعلامية التي تعرضت لها الشركة من قبل بعض الصحف المحلية في الآونة الأخيرة حيث أطلع القراء على ما يُطرح ضد الشركة في هذه الصحف .. لكنهم لم يطلعوا على ردود الشركة وإيضاحاتها التي لم تجد مع الأسف طريقها للنشر في الصحف التي تناولت شركة مصافي عدن بالإساءة والتشويه، الأمر الذي يقدَّم صورة سلبية لحرية الصحافة في بلادنا حيث يفهمها البعض بأنّها حرية الإساءة والتشهير والابتزاز والامتناع عن نشر الردود التي تقدم الوجه الآخر للصورة.

اجرى الحوار / مدير التحرير

المصفاة لا تتلقى أي نوع من أنواع الدعم المادي.، وتشتري الخام بالسعر الدولي المعلن للبرميل زائداً علاوة «بريميم» التي قد تصل إلى دولار ونصف للبرميل، وأحياناً يتم البيع لها بأكثر مما يباع للشركات الأجنبية مقارنة بحجم البيع للكمية في الشهر.

› ما هي حكاية بيع الخام التي وردت في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع عدن و كذلك تحدث عنها بعض أعضاء مجلس النواب في جلسات مناقشة الحساب الختامي للحكومة لعامي 2005م و 2006م؟

‹‹ أولا دعنا نشرح للأخوة القرّاء الأعزاء، وكل من يهمه الأمر، المعادلة التي يباع بها البترول الخام في العالم واليمن . فهناك أسعار معلنة يومياً على شاشات العالم كله لجميع أنواع الخامات بمسمياتها و مناطق انتاجها (‹‹ خام برنت للأحواض الشمالية و خام غرب تكساس الوسيط للأحواض الجنوبية و خام دبي و خام عمان للأحواض الشرقية)) و هي أسعار معلنة يومياً على شاشات العالم و هي أسعار البيع، إذا سعر الخام يتحدد يومياً حسب ظروف دولية خارجية . وكل نوع من الخامات له سعر معلن يومياً حسب مواصفاته و عائده في عملية التكرير و حسب مسميات المناطق التي تُشكل أسواقاً له ((برنت، دبي، سنغافوره ، وست تكساس..... الخ)). كما أنّ بعض الخامات تتميز عن غيرها ((من ناحية المواصفات والإنتاجية)) فتكون مرغوبة و عليها طلب أعلى من المشترين، و بعض الخامات مواصفاتها متدنية ((كبريت عالي ، أملاح ، مشتقات خفيفة أقل.....الخ)) فلا يكون عليها إقبال و تنافس من قبل المشترين أو المكررين حول العالم . وهنا ينشأ ما يُعرف بالبريميم ((علاوة البيع)) و هي تكون في الحالة الأولى موجبة أي زيادة في سعر البرميل المعلن، و في الحالة الثانية سالبة أي خصم في سعر البرميل المعلن يومياً و يُربط السعر بيوم الشحن (مثلاً)) ، و لمزيد من الإيضاح لدينا نوعان من البترول الخام في اليمن هما خام مأرب للحالة الأولى والذي يباع دائماً بعلاوة موجبة تتراوح بين نصف دولار أمريكي و دولار و نصف للبرميل أحياناً تدفع فوق السعر المعلن، وخام المسيلة للحالة الثانية يباع بعلاوة سالبة دائماً خصم من السعر المعلن دولياً يتراوح بين دولار إلى دولارين و نصف في البرميل أي خصم من السعر الدولي المعلن للبرميل، و لعلم كل المناقصات والمفاوضات و عمل اللجنة الوزارية لبيع الخام ينحصر في البريميم ((تحسين العلاوة)) لصالح الدولة. والمصافاة لديها مخصص من خام المسيلة خمسة عشر الف برميل يومياً. تقوم إدارة الخام بوزارة النفط ((تتبع اللجنة الوزارية لتسويق الخام)) ببيعها نيابة عن المصافاة و لصالحها شهرياً ((شحنة واحدة)) لأن هذه الكمية يصعب نقلها و تكريمها لعدم وجود جدوى إقتصادية . وكذلك تستفيد منها المصافاة في توفير سيولة نقدية سريعة لسد جزء من التزامات المصافاة الشهرية تجاه الشركات الأجنبية التي تشتري منها بما يكمل احتياج السوق المحلية من مادتي الديزل والمازوت. و في الكميات التي لا يمكـن أن تتوفر من المصافاة حتى لو كررت بكل طاقة إنتاجها اليومية.

و عليه فإن خصم العلاوة يحصل عليه المشتري لخام المسيلة كجزء من السعر و كذلك تحصل الدولة عليه كعلاوة فوق السعر لخام مأرب. وقد أورد تقرير الجهاز المركزي أن المصافاة تتحصل على خصم على خام المسيلة وسعر خاص و تبيع الخام للشركات الأجنبية و تتنازل عن الخصم لها وهذا غير صحيح إطلاقاً ، وإلا كان من حق المشترين لخام مأرب ((يباع لنا شحنات عند الصيانة الدورية)) أيضاً أن يطالبوا المصافاة بإسترجاع العلاوة التي تضاف على كل برميل لخام مأرب، فالعلاوة سواء كانت خصماً أو زيادة هي في الأخير فوق السعر المعلن

› هل عادة تناقش تقارير الجهاز كمسودة مع إدارة المصفاة قبل رفعها بصورتها النهائية؟

‹ الصق يقال، نعم نناقش و عادة نصل إلى تقرير نهائي و صياغة مشتركة، و هذا الأسلوب متّبع و لكن هذا المرة لم يناقش مع إدارة المصافاة، ويبدو أن كل التقرير عن العام 2005م لم يناقش مع المصفاة لسوء فهم نشأ بين الجانبين عند تغيير طاقم المراقبة و الموظفين المختصين للكشف على حسابات عام 2004 و 2005م. و نتوقع أن يكون تقرير عام 2006م بنفس المستوى.

› ربما هناك أسباب أخرى لديهم؟

› أنـا أفترض دائما حسن النية و اعتقد بأن الطاقم أو ذلك الموظف كان جديداً على العمل. و لهذا قلت في بداية الإجابة أن الموظف الجديد ((فنقول ربما التحق بداية عام 2005م للعمل مع فريـق الجهاز المناط به العمـل في المصفاة)). و للعلم الجهاز لديه فريق دائم بالمصافاة ((يصل عددهم إلى ثمانية أفراد)). و هؤلاء مع مرور الوقت يكتسبون خبـرات و مهارات جيدة في فهم طبيعة عمـل المصافاة و صناعة التكرير، و كانوا دائما ينتجون تقارير جيدة تحكس الواقع بما يناقشونها مع قيـادة المصفاة، و لكن عندما يتم اسـتبدال و تغيير الطاقـم بطاقم آخر، و يبدأ ظهور التباين في فهم الأمور المحاسبية كأهمية عن أمور من صميم أعمال المصفاة و صناعة التكرير و تحتاج إلى وقت لفهمها و استيعابها و تطوير القدرة على التعامل معها، وهـي الحقيقة مواضيع معقـدة في صناعة التكرير خاصة ما يخص الشراء والبيع وكذلك النقل والتكرير والاحتساب لعائد التكرير وكيفية التعامل مع مواضيـع من ذلك القبيل و هي عمليات ليست سهلة وغاية في التعقيد.

› ولكن هناك ملاحظات أخرى جديرة بالرد عليها.. لنقل سداد غرامات التأخير للشركات الأجنبية وعدم المعاملة لهم بالمثل؟! حيث ورد أن التزامات الشركات الأجنبية تجاه المصفاة هو ثلاثة وعشرون مليار ريال للمصفاة لدى الغير ((شركات أجنبية)) .. ثمانية و ثلاثون مليارا و نصف للمليار ناتج عن البيـع والشراء للمشتقات النفطية؟

› الحقيقة هذا الطرح غيـر صحيح إطلاقاً، فنحن فعلاً نشتـري من شـركات أجنبية والرقم هنـا صحيح و تدفع لهم فوائد تأخير عن المبالغ غير المسـددة عن فترة التأخير هذا صحيح. ولكن ديون المصفاة على الغير ((شـركات أجنبية)) ثمانيـة و ثلاثون مليار غير صحيح إطلاقاً، لأن معظم هذا الدين هو على شركة النفط اليمنية وهي ليست شـركة أجنبية وهـي أيضاً لا تدفع للمصفـاة غرامات تأخير على المبالغ غير المسددة التي تتأخر لديها.

› كيف ذلك؟

› حسب العقـود عندمـا تشـتري المصفـاة من شركات أجنبية فـإن عليها التسـديد بعد ثلاثين يومـاً لقيمة ما تشـتريه من مواد قـد تصل في الشهر الواحد إلى مائة مليون دولار. و تبيع شركة مصافي عدن حسب إتفاقية الترتيبات المحاسبية لشـركة النفط و عليها أن تسـدد بعد خمسـة و أربعين يوما حيث أنه وفي معظم الأحيان تسدد شركة النفط بعد مرور الشهر بأسبوعين و أكثر الأمر الذي يجعل الشركات البائعة تطالب بفوائد تأخير وفق الأنظمة البنكية المعمول بها و تقوم المصفاة بالتسديد.

› ولكن المبلغ عن الفوائد يبدو كبيراً؟! مليارا ريال؟!

› نعـم يبـدو كبيـرا ، لأنه لا يخص العـام 2005م فقط بل هو متراكم من سـنوات سـابقة حيث كانت المصفاة تعلق تلك المبالغ عن المطالبين بها، ولكن بدأنا التسـديد بعد تهديد الشـركات بعدم التعامل معنا، و هـذا حقهم لأنهم دفعـوه للبنوك. و مـن ناحية البيع للشركات الأجنبية فإن المصفاة تخصم قيمة ما تبيعه لهم مباشرة من حسابهم لديها بعد تاريخ الإستحقاق (ثلاثين يوما) للمشتقات و (خمسة عشر يوما) للخام. دائما ينتجون تقارير جيدة تحكس الواقع بما يناقشـونها مع قيـادة المصفاة، و لكن عندما يتم اسـتبدال و تغيير الطاقـم بطاقم آخر، و يبدأ ظهور التباين في فهم الأمور المحاسبية كأهمية عن أمور من صميم أعمال المصفاة و صناعة التكرير و تحتاج إلى وقت لفهمها و اسـتيعابها و تطوير القدرة على التعامل معها، وهـي الحقيقة مواضيع معقـدة في صناعة التكرير خاصة ما يخص الشراء والبيع وكذلك النقل والتكرير والاحتساب لعائد

مصفاة عدن تمثل الحد الأدنى لكي تحتفظ الدولة بدور في صناعة النفط وخصوصاً في جانب التكرير وتوفير مواد للسوق بأسعار بحسب ما تراها الدولة مناسبة،بالاضافة الى تأمين حاجة البلاد بسهولة وليس أقلها عند نشوء الأزمات الدولية

› وزارة الماليـة هـي طرف أساسـي فـي الترتيبات المحاسبية بين المصفاة و شـركة النفط حيث أن الخام يرجع العائد من بيعه إلى وزارة المالية. كما أن وزارة المالية هي التي تربط و تحدد أسـعار بيع المشـتقات للمواطن وهي بالتالي تدفع الدعم ((الفارق بين أسعار البيع المفروضة والتكلفة)) لشركة النفط اليمنية.

› لماذا لا تدفعه لشركة مصافي عدن؟

‹ لأنّ شـركة مصافي عدن تشـتري الخام بالأسعار العالمية و تبيع لشـركة النفط اليمنية بالأسعار المحلية و لهذا فـإن المالية تكون طرفـاً ثالثاً في التسـويات الشـهرية التي تتم بين أسـعار الخام و ألمشتقات.

› ورد في التقارير مخصص الخام و أسعار خاصة لشـركة المصفاة، فما هي الميزات التي تتحصلون عليها من الدولة في عملية الشراء؟!

‹أولا المصفـاة لا تتلقـى أي نوع من أنـواع الدعم المادي. فالمصفاة تشـتري الخام بالسعر الدولي المعلن برميل الخام زائد علاوة ((بريميم)) قد يصل إلى دولار و نصف للبرميـل. و أحيانا يتم البيـع لها بأكثر مما يباع للشـركات الأجنبية مقارنة بحجـم البيع للكمية في الشـهر. و أعني هنا عندما يكون لديك خمسـمائة ألف برميل خام فإن أي مشتري يمكن أن يدفع بريميم ((عـلاوة كبيرة)) و عندما يكـون لديك ثلاثة ملايين برميل فإن البائع بالضرورة يجب أن يراعي المشتري وتكون العلاوة أقل لأن كمية المعروض تفرض أسعار أقل. و لكن في معظم الحالات ((في خام مأرب)) كان يفرض على شركة مصافي عدن السعر المعلن من قبل اللجنة الوزارية و الشـركات الأجنبية والمحدد لها دون أن يكون هناك أي دعم أو تسهيل للمصفاة.

› لنرجع إلى تقرير الجهاز الذي أورد أن المصفـاة تدفـع عددا من عمليات الشـراء للأصول الثابتة بالمخالفة لقانون المناقصات سفقاً شراء وحدات رفع ((مواطير)) بمبلغ 502,002/88ريالا حوالـي ثلاثة ملايين دولار؟!

› أولا : أود أن أوضـح أن هـذا العمل الذي تمّ بهذا المبلـغ يُعد انجـازاً تفتخر بـه المصفاة وهـو بكل المقاييس لا يمكن أن يستوعبه من له إلمام أن يفحص دفاتر المحاسـبة من الناحية الرقمية و إسقاطها حسب قانـون المشـتريات أو قانون جهاز الرقابة. فالشراء لم يكن (لمواطير) بل كان شراء لوحة تحكم كهربائية لإبـدال اللوحـة التـي كانت موجـودة فـي المصفاة منذ الخمسـينات وهـي غرفة تحكم كبيـرة كهربائية مسيطرة على التوزيع للكهرباء لعدد

اثنتين و عشرين مضخة تعمل أربعا و عشـرين سـاعة باليوم في ضخ المشـتقات المختلفة إلى ميناء الزيت.

ثانيـا: عجزت المصفاة أن تجد مقـاولا أجنبيا لتنفيذ العمل. وفي الأخير تم شراء الأجهزة المطلوبة من مصنع بريطاني وقام مهندسـو محطة الكهرباء بالمصفـاة بتنفيذه تحت إشـراف ثلاثة مهندسين بريطانيين من الشـركة المصنعـة . اسـتغرق العمل لمـدة ثلاثة أشـهر وهو بكل المقاييس عمل رائع و يستحق المهندسون الشكر عليه.

› ولكـن الإعتـراض عليه لماذا لا ينزل في مناقصة؟!

‹ أولا هذا عمل متخصص لشـركة تصنع المعدات و الأدوات الكهربائيـة. و في اليمـن لا توجـد مثل هذه الشـركات. ثانيـا القيمـة بسيطة لأي مقاول أجنبي. فالمليونـا دولار أو ثلاثة ملايين دولار ليس بالعمل الـذي يمكـن أن يجـذب شركات عالمية كبرى. إننا أحيانـا نسـتدعي عشـر شـركات لأعمال أكبـر من هذا (من ناحيـة القيمة). و لا نلاقي اسـتجابة من الشـركات لأنها مشغولة أو لديها مشـاريع في بلدان أخرى بعشرات الملايين من الدولارات إن لم يكن بمئات الملايين من الدولارات.

› ولكن هناك أيضا ملاحظة بجانب الأولى هي

› المصفـاة فـي بدايـة الوحدة كانـت تغطي حاجة السـوق من جميـع المشـتقات و لا تسـتورد مـن الخـارج إلا عنـد الصيانـة السنوية أو العمرة الدورية ولكن مـع تطـور أنمـاط الإسـتهلاك و نمو اسـتهلاك الديزل بوتيرة عالية صار من الضروري استكمال الكميات مـن السـوق الخارجية و هذا يستنزف العملات الأجنبية من البنك المركزي الذي يقدمها لنـا مشـكوراً مقابـل الريـال .

عدم التقيُّد بالقوانين و اللوائح النافذة و عدم ترشيد الإنفاق مثال ذلك شراء سيارات للشركة بالأمر المباشر بقيمة 119,818,905 ريالات.

› الواقـع ليس المبلغ كله شـراء سـيارات لإسـتعمال الشخصي أنما المصفـاة بدأت عملية إحلال سـيارات للعمل ومعدات نقل ثقيلة تجـاوزت الفترة المحددة لهـا وصارت مكلفة من ناحية التشـغيل وقطع الغيار المستهلكة بكثرة إما شـراء السيارات فإن اللجنة الفنية عندمـا تحدد المطلـوب ((مثلا سـيارة تويوتا)) ديزل غمـارة . فـإن الموضوع هنـا لا يحتاج إلـى مناقصة إنما أمر مباشـر و إما الترشـيد فعندما يكون الشراء للسـيارة أو الناقلـة أو المعـدة الثقيلة مرتبـط بالإنتاج فـإن فكرة الترشـيد تنتفي و قد أشـرت إلى هذه النقطة في محكم كتابه ((لـن تنالوا البر حتّى تنفقـوا)) و كما ترى فإن وجـود معدات للعملية الإنتاجية لا يدخل تحت مضمون ترشـيد الإنفاق. لانها ليست سـيارات شخصية فقط و نحن نسـتغرب ذلك و وجـود مثل هـذه الملاحظات و غيرها كثير.

› هل يوجد غيرها؟!

‹نعم . ورد في تقرير آخر أن المصفاة اشـترت مواد قرطاسـية في عام 2004م بأربعمائة و أربعة و تسعين مليون ريال بينّما الحقيقة أن هذا المبلـغ هو لتحديث شـبكة المعلومـاتية ((ادخال الحاسـوب)) في بعض عمليـات المصفـاة منهـا المخـازن والحسـابات... الـخ وهـو مشـروع مقـر من لجنـة المناقصات في صنعاء بسبعمائة مليون ريال . علما بأن الموافقة عليه استغرقت حوالي عام و نصف المعلن و مشروع بهذا الحجم أو هذه التكلفة كان يجب أن لا يسـتغرق أكثر من أسبوع ليحصل على جميع الموافقات .

› ولكن هناك أيضا ملاحظة عند تنفيذ عدد من المشروعات في ظل وجود قصور في الدراسات و تنفيذها خارج إطار الموازنة منها تشبيك المصفاة و المنفذ بالمخالفة لقانون المزايدات و المناقصات.

› حسـناً فقط لو كان المسـؤول عن ذلك التقرير رجع إلـى ادارة المصفاة لعرف عـدة حقائق حول هذا الموضوع . أولا المصفاة عملت بالأصل مناقصة لشراء شـبوك مع القوائم . وكانت بضاعة نوعيتها جيـدة و الأفضـل بين العـروض المقدمـة وعندما حصلت حادثـة الباخـرة ليمبورج و مـع محاولة الدولـة تشـجيع عودة السـفن و خطـوط الملاحة الدوليـة فرضـت عليها الشـروط المدونـة الدولية لسلامة الموانئ . و حتّى يكون ميناء الزيت بالمصفاة آمن فقد فرضت علينا اللجنة الأمنية العليا سـرعة تشـييد حرم الميناء و انحاء أخرى مؤيـدة إليها. و قد استحسنت نوعية الشـبوك حول المصفاة فدفعنا هذا إلى الشراء بسرعة من نفس المصدر. كما شجعت اللجنة جهات أخرى بالشراء من نفس المصدر. و في نفس الوقت كان لابد من التبديل للشـبوك القديمة لتهالكهـا الكامل و أصبحت أماكـن كثيرة غير آمنة و أصبح من الضروري التغيير و لمسافات كبيرة من المصفاة إلى ميناء الزيت.

› لماذا تظهر تجاوزات في بعض بنود الميزانية المالية. فالمصفاة تشـتري الخام بالسعر الدولي المعلن برميل الخام زائد علاوة ((بريميم)) قد يصل إلى دولار و نصف للبرميـل. و أحيانا يتم البيـع لها بأكثر مما يباع للشـركات الأجنبية مقارنة بحجـم البيع للكمية في الشـهر. و أعني هنا عندما يكون لديك خمسـمائة ألف برميل خام فإن أي مشتري يمكن أن يدفع بريميم ((عـلاوة كبيرة)) و عندما يكـون لديك ثلاثة ملايين برميل فإن البائع بالضرورة يجب أن يراعي المشتري وتكون العلاوة أقل لأن كمية المعروض تفرض أسعار أقل. و لكن في معظم الحالات ((في خام مأرب)) كان يفرض على شركة مصافي عدن السعر المعلن من قبل اللجنة الوزارية و الشـركات الأجنبية والمحدد لها دون أن يكون هناك أي دعم أو تسهيل للمصفاة.

› لنرجع إلى تقرير الجهاز الذي أورد أن المصفـاة تدفـع عددا من عمليات الشـراء للأصول الثابتة بالمخالفة لقانون المناقصات سفقاً شراء وحدات رفع ((مواطير)) بمبلغ 502,002/88ريالا حوالـي ثلاثة ملايين دولار؟!

› أولا : أود أن أوضـح أن هـذا العمل الذي تمّ بهذا المبلـغ يُعد انجـازاً تفتخر بـه المصفاة وهـو بكل المقاييس لا يمكن أن يستوعبه من له إلمام أن يفحص دفاتر المحاسـبة من الناحية الرقمية و إسقاطها حسب قانـون المشـتريات أو قانون جهاز الرقابة. فالشراء لم يكن (لمواطير) بل كان شراء لوحة تحكم كهربائية لإبـدال اللوحـة التـي كانت موجـودة فـي المصفاة منذ الخمسـينات وهـي غرفة تحكم كبيـرة كهربائية مسيطرة على التوزيع للكهرباء لعدد

اثنتين و عشرين مضخة تعمل أربعا و عشـرين سـاعة باليوم في ضخ المشـتقات المختلفة إلى ميناء الزيت.

ثانيـا: عجزت المصفاة أن تجد مقـاولا أجنبيا لتنفيذ العمل. وفي الأخير تم شراء الأجهزة المطلوبة من مصنع بريطاني وقام مهندسـو محطة الكهرباء بالمصفـاة بتنفيذه تحت إشـراف ثلاثة مهندسين بريطانيين من الشـركة المصنعـة . اسـتغرق العمل لمـدة ثلاثة أشـهر وهو بكل المقاييس عمل رائع و يستحق المهندسون الشكر عليه.

› ولكـن الإعتـراض عليه لماذا لا ينزل في مناقصة؟!

‹ أولا هذا عمل متخصص لشـركة تصنع المعدات و الأدوات الكهربائيـة. و في اليمـن لا توجـد مثل هذه الشـركات. ثانيـا القيمـة بسيطة لأي مقاول أجنبي. فالمليونـا دولار أو ثلاثة ملايين دولار ليس بالعمل الـذي يمكـن أن يجـذب شركات عالمية كبرى. إننا أحيانـا نسـتدعي عشـر شـركات لأعمال أكبـر من هذا (من ناحيـة القيمة). و لا نلاقي اسـتجابة من الشـركات لأنها مشغولة أو لديها مشـاريع في بلدان أخرى بعشرات الملايين من الدولارات إن لم يكن بمئات الملايين من الدولارات.

› ولكن هناك أيضا ملاحظة بجانب الأولى هي

› المصفـاة فـي بدايـة الوحدة كانـت تغطي حاجة السـوق من جميـع المشـتقات و لا تسـتورد مـن الخـارج إلا عنـد الصيانـة السنوية أو العمرة الدورية ولكن مـع تطـور أنمـاط الإسـتهلاك و نمو اسـتهلاك الديزل بوتيرة عالية صار من الضروري استكمال الكميات مـن السـوق الخارجية و هذا يستنزف العملات الأجنبية من البنك المركزي الذي يقدمها لنـا مشـكوراً مقابـل الريـال .

› وزارة الماليـة هـي طرف أساسـي فـي الترتيبات المحاسبية بين المصفاة و شـركة النفط حيث أن الخام يرجع العائد من بيعه إلى وزارة المالية. كما أن وزارة المالية هي التي تربط و تحدد أسـعار بيع المشـتقات للمواطن وهي بالتالي تدفع الدعم ((الفارق بين أسعار البيع المفروضة والتكلفة)) لشركة النفط اليمنية.

› لماذا لا تدفعه لشركة مصافي عدن؟

‹ لأنّ شـركة مصافي عدن تشـتري الخام بالأسعار العالمية و تبيع لشـركة النفط اليمنية بالأسعار المحلية و لهذا فـإن المالية تكون طرفـاً ثالثاً في التسـويات الشـهرية التي تتم بين أسـعار الخام و ألمشتقات.

› ورد في التقارير مخصص الخام و أسعار خاصة لشـركة المصفاة، فما هي الميزات التي تتحصلون عليها من الدولة في عملية الشراء؟!

‹أولا المصفـاة لا تتلقـى أي نوع من أنـواع الدعم المادي. فالمصفاة تشـتري الخام بالسعر الدولي المعلن برميل الخام زائد علاوة ((بريميم)) قد يصل إلى دولار و نصف للبرميـل. و أحيانا يتم البيـع لها بأكثر مما يباع للشـركات الأجنبية مقارنة بحجـم البيع للكمية في الشـهر. و أعني هنا عندما يكون لديك خمسـمائة ألف برميل خام فإن أي مشتري يمكن أن يدفع بريميم ((عـلاوة كبيرة)) و عندما يكـون لديك ثلاثة ملايين برميل فإن البائع بالضرورة يجب أن يراعي المشتري وتكون العلاوة أقل لأن كمية المعروض تفرض أسعار أقل. و لكن في معظم الحالات ((في خام مأرب)) كان يفرض على شركة مصافي عدن السعر المعلن من قبل اللجنة الوزارية و الشـركات الأجنبية والمحدد لها دون أن يكون هناك أي دعم أو تسهيل للمصفاة.

› لنرجع إلى تقرير الجهاز الذي أورد أن المصفـاة تدفـع عددا من عمليات الشـراء للأصول الثابتة بالمخالفة لقانون المناقصات سفقاً شراء وحدات رفع ((مواطير)) بمبلغ 502,002/88ريالا حوالـي ثلاثة ملايين دولار؟!

› أولا : أود أن أوضـح أن هـذا العمل الذي تمّ بهذا المبلـغ يُعد انجـازاً تفتخر بـه المصفاة وهـو بكل المقاييس لا يمكن أن يستوعبه من له إلمام أن يفحص دفاتر المحاسـبة من الناحية الرقمية و إسقاطها حسب قانـون المشـتريات أو قانون جهاز الرقابة. فالشراء لم يكن (لمواطير) بل كان شراء لوحة تحكم كهربائية لإبـدال اللوحـة التـي كانت موجـودة فـي المصفاة منذ الخمسـينات وهـي غرفة تحكم كبيـرة كهربائية مسيطرة على التوزيع للكهرباء لعدد

اثنتين و عشرين مضخة تعمل أربعا و عشـرين سـاعة باليوم في ضخ المشـتقات المختلفة إلى ميناء الزيت.

ثانيـا: عجزت المصفاة أن تجد مقـاولا أجنبيا لتنفيذ العمل. وفي الأخير تم شراء الأجهزة المطلوبة من مصنع بريطاني وقام مهندسـو محطة الكهرباء بالمصفـاة بتنفيذه تحت إشـراف ثلاثة مهندسين بريطانيين من الشـركة المصنعـة . اسـتغرق العمل لمـدة ثلاثة أشـهر وهو بكل المقاييس عمل رائع و يستحق المهندسون الشكر عليه.

› ولكـن الإعتـراض عليه لماذا لا ينزل في مناقصة؟!

‹ أولا هذا عمل متخصص لشـركة تصنع المعدات و الأدوات الكهربائيـة. و في اليمـن لا توجـد مثل هذه الشـركات. ثانيـا القيمـة بسيطة لأي مقاول أجنبي. فالمليونـا دولار أو ثلاثة ملايين دولار ليس بالعمل الـذي يمكـن أن يجـذب شركات عالمية كبرى. إننا أحيانـا نسـتدعي عشـر شـركات لأعمال أكبـر من هذا (من ناحيـة القيمة). و لا نلاقي اسـتجابة من الشـركات لأنها مشغولة أو لديها مشـاريع في بلدان أخرى بعشرات الملايين من الدولارات إن لم يكن بمئات الملايين من الدولارات.

› ولكن هناك أيضا ملاحظة بجانب الأولى هي

› المصفـاة فـي بدايـة الوحدة كانـت تغطي حاجة السـوق من جميـع المشـتقات و لا تسـتورد مـن الخـارج إلا عنـد الصيانـة السنوية أو العمرة الدورية ولكن مـع تطـور أنمـاط الإسـتهلاك و نمو اسـتهلاك الديزل بوتيرة عالية صار من الضروري استكمال الكميات مـن السـوق الخارجية و هذا يستنزف العملات الأجنبية من البنك المركزي الذي يقدمها لنـا مشـكوراً مقابـل الريـال .

عدم التقيُّد بالقوانين و اللوائح النافذة و عدم ترشيد الإنفاق مثال ذلك شراء سيارات للشركة بالأمر المباشر بقيمة 119,818,905 ريالات.

› الواقـع ليس المبلغ كله شـراء سـيارات لإسـتعمال الشخصي أنما المصفـاة بدأت عملية إحلال سـيارات للعمل ومعدات نقل ثقيلة تجـاوزت الفترة المحددة لهـا وصارت مكلفة من ناحية التشـغيل وقطع الغيار المستهلكة بكثرة إما شـراء السيارات فإن اللجنة الفنية عندمـا تحدد المطلـوب ((مثلا سـيارة تويوتا)) ديزل غمـارة . فـإن الموضوع هنـا لا يحتاج إلـى مناقصة إنما أمر مباشـر و إما الترشـيد فعندما يكون الشراء للسـيارة أو الناقلـة أو المعـدة الثقيلة مرتبـط بالإنتاج فـإن فكرة الترشـيد تنتفي و قد أشـرت إلى هذه النقطة في محكم كتابه ((لـن تنالوا البر حتّى تنفقـوا)) و كما ترى فإن وجـود معدات للعملية الإنتاجية لا يدخل تحت مضمون ترشـيد الإنفاق. لانها ليست سـيارات شخصية فقط و نحن نسـتغرب ذلك و وجـود مثل هـذه الملاحظات و غيرها كثير.

› هل يوجد غيرها؟!

‹نعم . ورد في تقرير آخر أن المصفاة اشـترت مواد قرطاسـية في عام 2004م بأربعمائة و أربعة و تسعين مليون ريال بينّما الحقيقة أن هذا المبلـغ هو لتحديث شـبكة المعلومـاتية ((ادخال الحاسـوب)) في بعض عمليـات المصفـاة منهـا المخـازن والحسـابات... الـخ وهـو مشـروع مقـر من لجنـة المناقصات في صنعاء بسبعمائة مليون ريال . علما بأن الموافقة عليه استغرقت حوالي عام و نصف المعلن و مشروع بهذا الحجم أو هذه التكلفة كان يجب أن لا يسـتغرق أكثر من أسبوع ليحصل على جميع الموافقات .

› ولكن هناك أيضا ملاحظة عند تنفيذ عدد من المشروعات في ظل وجود قصور في الدراسات و تنفيذها خارج إطار الموازنة منها تشبيك المصفاة و المنفذ بالمخالفة لقانون المزايدات و المناقصات.

› حسـناً فقط لو كان المسـؤول عن ذلك التقرير رجع إلـى ادارة المصفاة لعرف عـدة حقائق حول هذا الموضوع . أولا المصفاة عملت بالأصل مناقصة لشراء شـبوك مع القوائم . وكانت بضاعة نوعيتها جيـدة و الأفضـل بين العـروض المقدمـة وعندما حصلت حادثـة الباخـرة ليمبورج و مـع محاولة الدولـة تشـجيع عودة السـفن و خطـوط الملاحة الدوليـة فرضـت عليها الشـروط المدونـة الدولية لسلامة الموانئ . و حتّى يكون ميناء الزيت بالمصفاة آمن فقد فرضت علينا اللجنة الأمنية العليا سـرعة

فإن هذه الأرقام من حديث آخ صديق بالمعارضة عندما ذكـر في حديثه ذلك الرقم المتواضـع الذي ربما تدفعه المصفاة في شهر واحد عن جمارك لمشترواتها. ولعلم كانت المصفاة في الماضي قبل الوحدة لا تدفع للدولة غير أربعمائة و خمسـين ألف دينار في العام شاملة كل شيء أرباح + جمارك + ضرائب، أمـا الآن فإن المصفاة تدفع سـنويا و بإنتظام حصة الدولة من الأرباح بالإضافة إلى جمركة أي شيء أو بضاعة تدخل بإسم المصفاة وضرائب حسب التصنيف لها. أما إذا رجعت إلى أيام الإسـتعمار فكانت مكانتها أكبر كما ذكر الأسـتاذ الجليل عبدالقـادر باجمال ذات مرة و مـن على التلفزيون حيث قـال ((كنا يعـرف كان عدن فيها الحاكـم البريطاني يحكمها و يساعده فيها المدير التنفيذي للمصفـاة)) كما ترى و جزّنا الحديث كأننا نتكلم عن تاريخ .

› ما هي خلاصة النقاشات التي توصلت إليها لجنة المجلس حول تقرير الجهاز المركزي للرقابة عن الحسـابات الختامية للمصفاة عن العام 2005م؟

‹لقد قامت لجنـة مجلس النواب برفع جميع ملاحظات الجهـاز والتـي أجبنا عليهـا جميعا و هنـاك ملف من أربعين صفحة تحتوي على ردود المصفاة، ولكن خلاصة الموضوع كله أربعة توصيات من المجلس كالتالي:

توصية (1):

إلزام المؤسسـة العامـة للنفط والغـاز و مصافي عدن بعـدم التصرف بالكميـات المخصصـة من النفط الخام لإستهلاكه المحلي في غير الأغراض المخصصة لها.

نود أن نورد هنـا بأن هذه التوصية لم تأت من جهة لها صلـة بصناعـة التكرير كمـا أنها لـم تأخذ بعين الإعتبـار الوضـع المالي للجهـات المتعاملة في السـوق المحليـة حيـث أن المصفـاة تكرر كل الخـام المخصص للسـوق المحلية والذي تقـوم بشـرائه بالعملة الصعبة إلـى هامش ((بريميوم)) قد يصل إلى 12 دولار للطن الخـام. وهي فقط تبيع الكميـة المخصصة لها من خام مسـيلة بواقع خمسة عشـر ألف برميل يوميا لصعوبة نقله وتكريره في المصفاة وبيأع لها عبر إدارة تسويق النفـط الخام بالمؤسسـة اليمنيـة العامة للنفـط والغاز تسـدد القيمة بعد خمسة عشرة يوما وهذا تدفق نقدي يسـاعد المصفـاة فـي تسـديد التزاماتها تجـاه الغير شـهريا فيما يخص مشـتريات الديزل للسـوق المحلية تفوق إنتـاج الطاقة القصوى للمصفاة بثلاث مرات. إذا أوقفت المصفاة اسـتيراد الديزل فإنهـا يجب أن تكرر من 250،000 إلى 300،000 برميـل يوميا، وهذا غير ممكن الآن. وكذلك تتصرف إدارة تسـويق النفط الخام في جزء من خام مأرب بيعا عند قيام المصفاة بالعمرة أو الصيانـة الدورية، وهذا هو وضـع بيع خام يخص المصفاة.

العام	الارباح	
2003م	2،027،127،546	
2004م	2،355،384،196	
2005م	1،794،778،359	
2006م	3،102،148،252	
2007م (يناير - أكتوبر)	3،768،453،207	
2008م	000،000،5،000	مربوط كريج بالموازنة

توصية (2)

تكليف كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسـبة و شـركة مصافي عدن بتشـكيل فريـق عمل فنـي و متخصـص لدراسـة و تقييم المعايير المحاسـبية المتبعة في المصافي و ذلك بهدف مطابقتهـا بأحـكام النظـام المحاسـبي المؤحد.

رد المصفاة

توافـق المصفـاة والجهـات الأخـرى المعنيـة و تلتزم بهذه التوصية و قد باشـرت اللجنة المشـكلة من (وزارة الماليـة، شـركة مصافي عـدن، الجهاز المركـزي للرقابة والمحاسـبة) أعمالها يوم الثلاثاء الموافق 2007/9/18م (نماذج محاضر العمل مرفقة) و ما زالت اللجنة تواصل اجتماعاتها.

توصية (3)

إلزام شركة مصافي عدن بضرورة ترشيد الإنفاق غير المبـرر وخاصـة ما يتـم صرفه كدعم لبعـض الجهات الحكومية بما فيها الدعم لمكتب محافظ محافظ عدن.

رد المصفاة

المصفاة توافق على ذلك بدون تحفظ حيث كانت تصرف ذلك في أوجه النشـاط الإجتماعي لمنطقة البريقة وعدن